

التقى نائبة رئيس البرلمان الأوروبي رودى كراتسا في بروكسل

الخرافي: يجب إعادة النظر في قرارات البرلمان الأوروبية ذات التأثير السلبي على العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي



جلسة مباحثات رسمية بين الخرافي والبرلمان الأوروبي بحضور مرووق الغانم ود.أسيل العوضي ود.رولا دشتي والسفيرة نبيلة الملا



الرئيس جاسم الخرافي يتبادل مع نائبة رئيس البرلمان الأوروبي رودى كراتسا هدية تذكارية

ومصر وليبيا وغيرها أخيرا من ثورات. وقالت كراتسا ان البرلمان الأوروبي يتفهم رغبة هذه الشعوب في المزيد من الديمقراطية «لذا نريد ان نكون بجانبكم ونوجه اليكم النصيحة بما من شأنه مساعدتكم في مواجهة التحديات السياسية ولتكونوا أكثر استعدادا لتحقيق رغبات شعوبكم في الديمقراطية وحياة اجتماعية أفضل».

وأشارت الى ما لدى البرلمان الأوروبي من تجارب كثيرة في هذا المجال سياسيا واجتماعيا لاسيما انه منظمة تجمع في عضويتها دولاً ذات ثقافات مختلفة وتاريخ وراثت ونظم اقتصادية واجتماعية متعددة «ولكننا نؤمن بالفائدة المشتركة لذا نريد ان نشارككم خبرتنا وان نكون معكم لمساعدتكم في تطوير وتحسين الديمقراطية وبالتالي حياة الشعوب في دول المنطقة». وأعربت عن الأمل في تعزيز العلاقات البرلمانية بين البرلمان الأوروبي والبرلمان الكويتي واصفة زيارة الوفد بأنها «إشارة قوية» لتشجيع التعاون والبدء بتطوير الحوار الثنائي.

كويتنا منى شيبندر
موفد مجلس الأمة أمل المطوع

في اثناء النصيحة لبعض الحكام العرب بتطبيق الديمقراطية «قبل ثورة شعوبهم عليهم لكنهم كانوا يقولون ان هذا شأنهم».

ورحبت كراتسا بالوفد الكويتي قائلة انه من دواعي السرور ان «تبادل معكم وجهات النظر في المواضيع جميع لاسيما المتعلقة بالمشؤون البرلمانية بما من شأنه تعزيز التعاون لمواجهة ما يشهده العالم من تحديات حالية ومستقبلية».

واكدت رغبة البرلمان الأوروبي في تعزيز التعاون مع الجانب الكويتي ومناقشة الاوضاع السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج ككل وكذلك مناقشة الاوضاع في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي مع برلمانها «ونؤمن ان بإمكان التعاون البرلماني تطوير العلاقات المشتركة بيننا بما من شأنه خدمة شعوبنا».

وشددت على أهمية عقد شراكة استراتيجية اقتصادية سياسية بين البرلمان الأوروبي ومجلس التعاون وليس فقط اتفاقية تجارة حرة مضيفة ان البرلمان الأوروبي «يراقب» الصحوة السياسية لشعوب المنطقة العربية في اشارة الى ما قامت به تونس

في العديد من القضايا المطروحة» في اشارة الى نجاح الزيارة في مناقشة العديد من المواضيع التي وردت في التقرير المذكور.

وخصص الوفد المرافق الى الاجتماع وكيل الشعبة النائب مرووق الغانم وأمين سر الشعبة د.أسيل العوضي ود.رولا دشتي وامين عام مجلس الأمة علام الكندري وسفيرة الكويت لدى بلجيكا نبيلة الملا.

من جانبها أكدت نائبة رئيس البرلمان الأوروبي رودى كراتسا ان البرلمان يسعى حثيثا الى ضمان تطور العملية الديمقراطية في منطقة الشرق الاوسط ما من شأنه العمل على توفير حياة أفضل للمدنيين هناك «فلا حياة أفضل من دون ديموقراطية».

وشددت كراتسا خلال لقائها ورئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي والوفد المرافق له على ضرورة العمل معا على تنفيذ ذلك في اشارة الى ان بعض الحكومات «التي كانت تظنها اوروبا قوية ومستقرة» قد اهتزت اثر احتجاجات شعوبها عليها.

واوضحت ان الديمقراطية تتطلب عملا واعدادا وليس فقط ثورة لتغيير الحاكم مشيرة الى ان البرلمان الأوروبي لم يأل جهدا

وما اذا تم التحقق من الحقوق الممنوحة في كل بلد «وهل كل دول اوروبا تتعامل بذات الطريقة في مجال حقوق الانسان».

وجدد الخرافي تأكيد ضرورة انتهاج الحوار بين الاطراف «وان اختلفوا في وجهات النظر والتفاصيل» بما من شأنه منع ردة الفعل غير المرغوب فيها من أحد الاطراف تجاه الاخرين.

وقال ان البرلمان الأوروبي ركز دائما على ما تواجهه اوروبا من مشكلات محلية في دولها مبينا ان الكثير من تلك المشاكل ترتبط بشكل وثيق بالمشاكل التي تواجهها المناطق المجاورة مثل المنطقة العربية على سبيل المثال «ولا يمكن الفصل بينها بل يمكن حلها من خلال الحوار المشترك».

من جانب آخر، اكد وكيل الشعبة البرلمانية النائب مرووق الغانم في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان الزيارة تأتي في توقيت «مهم جدا» اثر اصدار البرلمان الأوروبي للتقرير الاستراتيجي في شأن المنطقة في شهر مارس الماضي.

وقال الغانم «وجدنا تفهما كاملا من قبل مسؤولي البرلمان الأوروبي لوجهة النظر الكويتية

هناك ما يدفعنا بعيدا ونشعر انه لا يوجد ضغط حقيقي على اسرائيل لاجاد الحل».

واوضح ان من يقوم بالحل أميركا وحدها «ولكن لا نشعر ان للسودل الأوروبية او الاتحاد الأوروبي او البرلمان الأوروبي اي دور في عملية السلام في الشرق الاوسط» مضيفا ان منطقة الشرق الاوسط تشكل عمقا استراتيجيا لاروپا وهذا يتطلب ان يتحقق السلام في تلك المنطقة.

ودعا البرلمان الأوروبي الى اعادة النظر في القرارات التي تتخذها البرلمانات الأوروبية ومن شأنها التأثير سلبا على العلاقات مع العالمين العربي والإسلامي في اشارة الى قرار البرلمان البلجيكي اصدار قانون في شأن منع ارتداء الحجاب هناك.

وقال ان هذا النوع من القوانين وبالطريقة التي يتم تداولها لاقصره» ويوحى بأن المقصود منه شريحة المسلمين مؤكدا ان الدين موضوع شديد الحساسية «ويجب الحذر في كيفية التعامل معه او تطبيقه».

وتساءل عما اذا كان البرلمان الأوروبي زار البلدان المختلفة قبل اصدار تقارير في شأن حقوق الانسان في كل منها ومتطلباتها

واضاف «اعتقد انه من واجبنا كبرلمانيين ان نعمل على ذلك ونحن نتناقش مع الاتحاد الأوروبي كمجموعة (منظومة مجلس التعاون) لكن ليس هناك اتصال حقيقي لبرلماننا او علاقات مع البرلمان الأوروبي».

واكد ضرورة ان تتم مناقشة القرارات المتخذة من قبل البرلمان الأوروبي مع الجهات ذات العلاقة «فهذه القرارات تؤثر على منطقتنا ومتى اتخذت من دون اجراء حوار معنا او حتى سماع وجهات نظرنا او أخذها بعين الاعتبار قد يثير بعض المشاكل».

وتساءل عن دور البرلمان الأوروبي في محاربة الارهاب والبحث عن اسبابه مؤكدا ان الارهاب لا دين له ولا بلد لذلك لا بد من البحث عن الأسباب والعمل على حلها.

وقال الخرافي ان الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية «أكبر مثال على الارهاب في منطقة الشرق الاوسط» مؤكدا تطوع الجميع الى السلم والسلام بما يعمل على استقرار المنطقة.

واضاف ان المناقشات للوصول الى حل سلمي «لم تحقق ما نريد حتى الان وكما وصلنا الى عقد الزجاجة للخروج من الأزمة كان

أمرنا نحاول حل قضية الشرق الأوسط بمفردها ولا نرى أي دور للدول الأوروبية في عملية السلام بالشرق الأوسط

أكد الخرافي أهمية الدور الذي يقوم به البرلمان الأوروبي في تحقيق مصالح شعوب المنطقة من خلال العمل المشترك، مشيرا الى وجوب التركيز على المجالات الاقتصادية والتبادلات التجارية والاستثمارات بما يصيب في صالح الجميع.

وقال ان الديمقراطية سلاح ذو حدين يجب الحذر عند استخدامه مضيفا انه لا حل لتحقيق مصالح الشعوب الا بالديموقراطية.

وتساءل عما اذا كان الاتحاد الأوروبي قد ناقش القرارات التي اتخذها في شأن الدول العربية التي قامت شعوبها بثورات ضد حكوماتها أخيرا مع تلك الدول في اشارة الى ان بعض القرارات قد تؤثر سلبا على الدول المعنية بما من شأنه الاساءة الى الاهداف التي من أجلها قامت الثورة والخسائر التي قد تترتب عليها.

وقال «نتطلع دائما الى مناقشة المصالح المشتركة بين برلماننا والبرلمان الأوروبي» معربا في الوقت ذاته عن الاعتقاد في ان العلاقة بينهما «لا ترقى الى مستوى الطموح المطلوب في حين ان علاقة الحكومات مع الاتحاد الأوروبي أكثر فاعلية من العلاقات البرلمانية».

هايف: تولى محامي رئيس الوزراء الدفاع عن شبكة التجسس فضيحة سياسية كبرى

المادة التي أثرت حولها الشبهات والشكوك. من جانب آخر استغرب النائب محمد هايف المطيري التعسف الذي تمارسه الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية مع أصحاب الإبل إذ تمنع ماشيتهم من الرعي في أماكن معينة رغم ان موسم الربيع أوشك على الانتهاء وعوامل التعرية لن تمكنهم من الرعي مستقبلا.

وقال هايف في تصريح للصحافيين: ان الحكومة مطالبة بالاستجابة الى نداءات أصحاب الإبل العادلة وان التصديق الذي تقوم به هيئة الزراعة ليس له مسوغ، خصوصا ان رعي الإبل يعد ارتنا شعبيا يجب المحافظة عليه، داعيا الى التخفيف عن كاهل أصحاب الإبل الذي يعاون الأمرين من التكليف الباهظة، لأن سعر الأغلاف لم يزل مكفأ، ولا طاقة لهم على تحمل نفقاته.

اعتبر النائب محمد هايف تولى مكتب محامي رئيس الوزراء الدفاع عن المتهمين في شبكة التجسس الإيرانية فضيحة سياسية كبرى خصوصا ان الحكومة تعتبر خصما للمتهمين.

وقال هايف في تصريح صحافي: ان الأمر يثير الاستغراب والدهشة، ويضع علامات استفهام كبيرة يجب ان ينظر إليها بعين الاعتبار، فمن غير المعقول أن يكون مكتب محاماة الخصم والمتهم مكتباً واحداً، ولاشك أن الأمور تسير في اتجاه غير منطقي، وعلى رئيس الوزراء أن ينأى بنفسه عن أي شبهات أو ممارسات قد تسبب إلى سمعة حكومة الكويت.

وبين هايف: أننا ندرس إمكانية إضافة موضوع مكتب المحاماة لرئيس الوزراء ضمن مادة الاستجواب المزمع تقديمه الى الشيخ ناصر المحمد، نظرا لأهمية

تعليقا منه على «شبكة التجسس الإيرانية» التي أدانها القضاء الكويتي قال النائب خالد العودة ان الحكومة الإيرانية ارتكبت خطأ كبيرا في حق الكويت وشعبها ولم تراع أبسط مبادئ وقواعد حسن الجوار والعلاقات الثنائية التي تربط البلدين، ومن الآن فصاعدا علينا ككويتيين ان نأخذ الحذر من النوايا الإيرانية وبرامجها غير المعلنة. وطلب العودة بعدم عودة العلاقات مرة أخرى الى وضعها الطبيعي الا بعد ضمانات وتأكيدات بعدم التدخل بشؤون الكويت الداخلية او اي من الامور التي تضر باستقرارها وأمنها الداخلي والاقليمي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
إِنَّهَا الْقِسْمُ الْمَلِكِيُّ الَّذِي نَحْنُ نَحْمَدُهُ وَنُحِبُّهُ وَنُحِبُّهُ
مَشَارِكَةً عِزًّا

الشيخ الدكتور / ابراهيم الدعيج الصباح وإخوانه - ورواد الديوانية

يشاركون

آل الحشاش الكرام

احزانهم بوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

عبد الله خليل الحشاش

سانلين الله العلي القدير ان يتعمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العدوة: الحذر من النوايا الإيرانية

تعليقا منه على «شبكة التجسس الإيرانية» التي أدانها القضاء الكويتي قال النائب خالد العودة ان الحكومة الإيرانية ارتكبت خطأ كبيرا في حق الكويت وشعبها ولم تراع أبسط مبادئ وقواعد حسن الجوار والعلاقات الثنائية التي تربط البلدين، ومن الآن فصاعدا علينا ككويتيين ان نأخذ الحذر من النوايا الإيرانية وبرامجها غير المعلنة. وطلب العودة بعدم عودة العلاقات مرة أخرى الى وضعها الطبيعي الا بعد ضمانات وتأكيدات بعدم التدخل بشؤون الكويت الداخلية او اي من الامور التي تضر باستقرارها وأمنها الداخلي والاقليمي.

الصراوي يدعو لإيقاف تحويل ترخيص شركة حاويات من مؤقت إلى دائم

دعا النائب عادل الصراوي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وزير التجارة والصناعة احمد الهارون الى تحمل مسؤولياتهما وإيقاف الإجراءات الخاصة بتعديل الترخيص المؤقت لأحدى شركات الحاويات الى ترخيص وتخصيص دائم، وذلك وفقا لملاحظة ديوان المحاسبة على الحساب الختامي للسنة المالية 2008/2009 للهيئة العامة للصناعة.

وقال الصراوي ان استمرار الملاحظات التي شابت تخصيص قسائم لأحدى شركات الحاويات، من شأنه ان يعكس ان هذه الإجراءات «تقتن» لمخالفات ارتكبت من خلال التخصيص المؤقت، موضحا ان تحويل ترخيص استغلال القسائم المؤقتة الى ترخيص دائم هو بطبيعة الحال يتنافى على اللوائح والنظم المعمول بها.

وتابع: ان إحدى شركات الحاويات، والتي خصصت لها هذه القسائم بشكل مؤقت، قامت الهيئة العامة للصناعة بتسليمها 5 آلاف متر مربع كتوسعة مؤقتة دون التعاقد بشانها، مشيرا الى ان الشركة قامت باستغلال نحو الف متر مربع اضافية اخرى دون سند قانوني واضح، ليصبح اجمالي المساحة المستغلة 15 الف متر مربع.

وأشار الصراوي الى ان الهيئة قامت بالاتفاق على الترخيص دون ان تعرضه على مجلس ادارة الهيئة العامة للصناعة، اضافة الى تعديل القيمة الاجبارية من دينارين واربعمائة فلس سنويا الى 200 فلس سنويا، لافتا الى ان الاجراء الأخير يعد مخالفا للرسوم المعتمدة من مجلس الوزراء.

وشدد على ضرورة التدخل لوقف مثل هذه الإجراءات التي من شأنها ان تضيء الصفة القانونية اقتصاد الكويت وضعف الدور الحكومي في إدارة المال العام، وطالب حماد بفتح تحقيق في التجاوزات بالشركة وتكليف ديوان المحاسبة بمتابعة الأمر لمعرفة الحقيقة.

حماد: إجراءات رقابية ودستورية تجاه ما كشف خلال الجمعية العمومية أبورمية: تجاوزات «زين» سرقة للمال العام

دعما المطلق للمتلاعبين بشركة زين وهذا الاستهتار الحكومي يجب ان يواجه بوقفة نيابية حازمة ليس بها أي تراخ مهما بلغ النظم.

كما يجب ان تعلم الحكومة اننا لن نألو جهدا في تفعيل جميع أدواتنا الدستورية لإيقاف هذه السرقة من المال العام وأي سرقة او تلاعب بأموال المواطنين.

وأختتم أبورمية تصريحه قائلا: لا يعتقد بعض الوزراء ورئيسهم ان اتمام هذا التلاعب بالمال العام عن طريق ما يحدث من عبث بشركة زين سوف

يمر مرور الكرام بسبب انها حكومة مستقبلة وليعلموا انهم مسؤولون عن أعمال وزاراتهم حتى ولو لم يتم إعادة تكليفهم وان هناك طرقا سوف نتبعها معهم لمحاسبة كل مقصر أو مشارك في اتمام هذه السرقة والعبث بالمال العام، وليعلموا اننا لن نترك المواطنين وأموالهم قريبة سهلة لهؤلاء التجار والمتغذيين «وقد أعذر من أندر».

دعا النائب سعدون حماد إلى إجراءات رقابية دستورية تجاه ما كشف خلال الجمعية العمومية لشركة «زين» والتي تملك فيها الدولة أكثر من 27٪، اضافة الى مواطنين مساهمين ينبغي حمايتهم من ضياع ثرواتهم بسبب سوء إدارة الشركة وتجاوزات في التحويلات والمكافآت، والمصروفات بالملايين دون حسيب او رقيب.

وأضاف حماد ان الشركة ليست مقلدة حتى يتم التصرف دون مسؤولية تجاه الغير وإنما هي شركة مساهمة، مستغربا كيف يتم صرف مكافآت بالملايين لمدير الشركة وبصورة مبالغ فيها وصلت الي 33 مليوناً ثم جرى تخفيضها الى ثلاثة ملايين.

وقال حماد ان الغريب هو غياب القرار الحكومي المؤثر وكان الحكومة غير مكترفة بحماية المال العام، لافتا الى استثمار 98 مليون دينار من قبل مجلس إدارة «زين» في شركات اخرى تابعة لبعض اعضاء مجلس الإدارة يعني وجود تضارب مصالح يجب إيقافه.

مشيرا الى ان شركة زين تعتبر من الشركات الكويتية الرائدة ومؤشرا على قوة اقتصاد البلاد ولهذا فإن اكتشاف تجاوزات يعنى الاضرار بسبعة اقتصاد الكويت وضعف الدور الحكومي في إدارة المال العام، وطالب حماد بفتح تحقيق في التجاوزات بالشركة وتكليف ديوان المحاسبة بمتابعة الأمر لمعرفة الحقيقة.

صرح النائب د.ضيف الله أبورمية بان ما يحصل من تلاعب وتجاوزات في شركة زين هو سرقة للمال العام في وضع النهار، وهذا العبث في المال العام يتم بمباركة حكومية بامتياز.

وقال أبورمية ان الحكومة هي الشريك الأكبر لهؤلاء العابثين بأموال المواطنين من خلال

دعما المطلق للمتلاعبين بشركة زين وهذا الاستهتار الحكومي يجب ان يواجه بوقفة نيابية حازمة ليس بها أي تراخ مهما بلغ النظم.

كما يجب ان تعلم الحكومة اننا لن نألو جهدا في تفعيل جميع أدواتنا الدستورية لإيقاف هذه السرقة من المال العام وأي سرقة او تلاعب بأموال المواطنين.

وأختتم أبورمية تصريحه قائلا: لا يعتقد بعض الوزراء ورئيسهم ان اتمام هذا التلاعب بالمال العام عن طريق ما يحدث من عبث بشركة زين سوف

جمعية التمريض الكويتية

دعوة اجتماع الجمعية العمومية العادية لجمعية التمريض الكويتية

يسر جمعية التمريض الكويتية دعوة أعضائها الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية التي ستعقد في تمام الساعة السابعة من مساء يوم الأربعاء الموافق 2011/4/27 بمقر الجمعية بمنطقة السايية وذلك مناقشة الآتي:

- 1- التقرير الإداري عن الفترة من 2010/5/1 وحتى 2011/1/31.
- 2- التقرير المالي عن الفترة من 2010/5/1 وحتى 2011/1/31.
- 3- تعيين مراقبي الحسابات للفترة المقبلة.

ويرأس على عضو الجمعية العمومية غير المسدد لاشتراكه المبادرة في تسديد الاشتراك في موعد أقصاه الساعة 8 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2011/4/26، حتى يحق له حضور الجمعية العمومية، علما بان الجمعية على استعداد كامل لتوفير كافة المعلومات والاستفسارات للأعضاء ان كانوا مسددين لاشتراكهم أم غير مسددين.

مجلس الإدارة